إشكاليات النحو العربي .. العلل والمعالجة
(استقراء وتحليل)

إعداد

د. عبد الفتاح فرح ضو

أستاذ النحو المشارك بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث إشكاليات علل النحو العربي وسبل معالجة تلك العلل، فمعلوم أن النحو العربي قد لازمته علل قعدت به عن الحركة ، وفي هذا البحث نقدم وجهة نظرنا حول سبل النهوض بهذا العلم وتحريره من هذه العلل التي لازمته ردحا من الزمن ،وهي وجهة نظر ؛ لأنها ليست الأولى ولن تكون الأخيرة ، فقد سبقنا في الدرب علماء وباحثون سهروا الليالي ذوات العدد من أجل معالجة علل النحو العربي، وابتكار طرائق تحبب في تعلمه . وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة . المبحث الأول تناول أهمية النحو العربي، والمبحث الثاني شخّص علل النحو العربي التي تمثلت في إقحام اللهجات العربية في التقعيد ، والأخذ عن بعض القبائل وترك أخرى، وتأثر النحو بعلم الكلام والمنطق، والغلو في تطبيق نظرية العامل ،والاهتمام الزائد بالتعليل ،والاختلاف في مفهوم القياس ، وتعقيد لغة التأليف ، والمبحث الثالث تناول مقترحات علاج علل النحو العربي، من خلال اعتماد نصوص القرآن الكريم نماذج أصيلة لاستنباط القواعد النحوية ، وعرض ما استنبط من قواعد على لغة القرآن الكريم، وإعادة النظر في مفهومي السماع والقياس . وعدم الإلحاح في تطبيق نظرية العامل النحوي ، وتخليص النحو من العلل الثواني والثوالث ، والاكتفاء بالعلل التعليمية الضرورية ، وتنقية الشواهد النحوية القديمة ، واختيار لغة سهلة ميسرة للتأليف في النحو، وإصلاح منهج تعليم النحو وتعلمه. واعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي في استقراء الظاهرة ، ثم تحليلها.

الكلمات المفتاحية: **إشكالية؛ علل؛ لهجات؛المنطق؛ معالجة، النحو.**

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية وسيد الأنبياء والمرسلين وبعد:

فلغة العرب من أغنى اللغات كلماً ، ومن أعرقها قدماً ، وأوسعها بياناً ، وهي على تناسق أجزائها وهندمة أوضاعها ، كانت لغة قوم أميين ، وقد بلغت منزلة من بسطة الثروة وسعة المدى في صورة لم تتهيأ لغيرها من اللغات ، وما ذلك إلا بعوامل النمو الداخلية لهذه اللغة، تلك العوامل التي كانت مدعاة لبقائها ورقيها ، فضلا عن كونها لغة الدين الحنيف والقرآن الكريم ، ولا سبيل إلى النفاذ إلى أسرار تلك اللغة بغير علم النحو فهو دعامة بنائها ، وحادي ركب ألفاظها ، وهو في مجمله علم ذهنيّ صعب المراس، علم بقواعد يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء . أي : أن له قواعد تبين وتوضح ما يعرض للكلم ، ومعنى ذلك أنه علم يهتم بالكلمة العربية بعد دخولها في الجملة أو التركيب ، ولا يهتم بالكلمة حال كونها مفردة ، وهو بذلك يدلنا ويعيننا على الفهم الصحيح للتركيب العربي؛ وبذا ندرك أن موضوع علم النحو هو الكلمات العربية بعد تركيبها في جمل ، يبحث عن حركات إعرابها وبنائها داخل الجملة ، وغاية ذلك صحة الفهم والإفهام لمعاني الكلام العربي ، وبخاصة معاني مفردات كتاب الله العزيز دستور الأمة ، وفهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد توالت الجهود من عباقرة السلف في مدرستي البصرة والكوفة ، فجمعوا أصوله ، وثبتوا قواعده ، ونضج العلم بين أركان هاتين المدرستين ، ثم مر بمنظار الترجيح والتصنيف عند علماء بغداد والأندلس ومصر والشام ، فرفعوا بنيانه شامخا ركينا ، وتسلم الراية من بعدهم خلف بسطوا الشرح والحواشي، ونفذوا بها إلى أسرار النحو واستخلاص حقائقه ، فقُعِّدت القواعد ، وتيسر أمر النحو، ولكن مع تقدم الأيام ، ومع مرور السنين بدأ علم النحو يعاني ضعفاً لدى طلابه ، وذلك لكثرة العوامل الصارفة عن هذا العلم ، فضمر هذا العلم ،وأصيب ببعض العلل، وبقي القائمون عليه المدركون لدقائقه أقل عددًا ممن هم دون ذلك .

وتوارث الأجيال هذا القصور ، وتلك الإشكاليات والعلل ، وأصبح الضعف في كفايات النحو سمة أهل العصر إلا من رحم ربي، وهم قليل ، وللوقوف على بعض علل النحو العربي ، والسعي لاقتراح سبل لمعالجة تلك العلل قامت هذه الدراسة ، التي نأمل أن نكون موفقين في عرضها وحشد الجهد والطاقة لها ،وقد قامت الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة :

المبحث الأول :أهمية النحو العربي

المبحث الثاني: تشخيص علل النحو العربي. .

المبحث الثالث : مقترحات علاج علل النحو العربي.

مشكلة البحث :

خرج النحو العربي من وظيفته الأساسية في الكلام في علاج الجملة العربية من حيث الطبيعة والأجزاء والتقديم والتأخير ،والإظهار والإضمار إلى علل فلسفية وأراء منطقية أقرب إلى علم المنطق والرياضيات ؛ لذا ضاق الطلاب المتخصصون في النحو وغير المتخصصين فيه في مختلف العصور وعلت صيحاتهم مطالبين بإصلاح النحو العربي وتسيره وتهذيبه .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى:

١- عرض أهمية النحو العربي .

٢- تشخيص علل النحو العربي.
٣- وضع مقترحات لمعالجة علل النحو العربي .

القيمة المضافة للمجتمع :

العربية هي لغة المجتمع العربي ، ويتوقع أن يضيف هذا البحث للمجتمع العربي قيمة تتمثل في كون وضع مقترحات لإصلاح مادة النحو العربي وطرائق تعليمه وتعلمه يتيح للدارسين من أبناء المجتمع فرصا كافية تظهر لهم فيها قواعد النحو العربي سهلة ميسرة ، لا نظريات جامدة مجردة ؛ مما يسهم في تقويم السليقة اللغوية عند المتحدثين ، وتجرى ألسنة الطلاب بالعربية الصحيحة دون توقف للتفكير في القواعد التي تضبط ذلك.

أهمية البحث :

تنبع أهمية الموضوع من كونه موضوعا مرتبطا باللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم دستور الأمة ، ولغة الدين الحنيف التي في حفظها حفظ لهذا الدين، ومعلوم أن النحو العربي هو أساس علوم العربية ، وحادي ركب ألفاظها ، وكل خلل فيه ينسحب على علوم العربية كافة؛ لذا كان الاهتمام بالموضوع محاولة منّا في وضع رؤية لتيسير النحوي العربي مادة ومنهجاً.

أدبيات البحث:

بدأ تشخيص علل النحو العربي باكرا عند ابن مضاء القرطبي عندما ألف كتابة (الرد على النحاة) الذي انتقد فيه قضية التعليل في النحو العربي، وبخاصة العلل الثواني والثوالث. ثم كان العصر الحديث بكل ما فيه من جديد مبعث محاولات لإصلاح النحو وإحيائه ، ومن أمثلة هذه المحاولات ما قام به حفني ناصف وزملاؤه من خريجي دار العلوم حيث ألفوا سلسلة الدروس النحوية والتي كانت فيها دعوة صريحة لتيسير النحو العربي ، وكذا كتاب (سفينة النجاة) للأستاذ بلاج مفتش اللغة العربية ، وكتاب كفاية الطالب وبغية الراغب للقس يوسف الجعيتاري ، وكل ذلك كان محاولة لتيسير النحو العربي ، ومن هذه الجهود أيضا جهد الأستاذين على الجارم ومصطفي أمين في كتابهما النحو الواضح الذي يعدّ خطوة مهمة في تيسير النحو العربي . ومن المؤلفات التي اهتمت بإصلاح النحو أيضاً كتاب اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن ، ولغتنا والحياة للدكتورة عائشة بنت الشاطئ ، واللغة والنحو للدكتور حسن عون ، وكتاب النحو العربي للدكتور مازن المبارك ، والنحو العربي والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحي ، والنحو والدلالة للدكتور محمد حماسة ، وتجديد النحو للدكتور شوقي ضيف ، ومباحث في مشكلات النحو العربي للدكتور محمد غالب وراق ، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى. وهي جهود مقدرة ، فمنهم من اختصر قواعده ، ومنهم من أوضح طريقة تدريسه ، ومنهم من حاول تحريره من الخلاف والعلل الزائفة ، ولكن برغم هذه الجهود فقد ظلت علل النحو كامنة ، وسبل علاجه نافرة . وهذا ما ستركز عليه دراستنا هذه ، والتي نبدأ فيها بتشخيص العلل، ثم نحاول وضع المعالجة .

منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي عند كتابة البحث لمناسبته لموضوع البحث .

الكلمات المفتاحية:

إشكاليات _ النحو العربي _ العلل _ المعالجة_ استقراء

المبحث الأول

أهمية النحو العربي

علم النحو العربي هو أحد أهم علوم اللّغة العربيّة، إذ يُعنى بدراسة الجمل وقواعد الإعراب، ومعنى كلمة " النحو" في اللّغة : الاتجاه والقصد ، جاء في لسان العرب : " نحوت نحوك أي: قصدت قصدك ... وبلغنا أن أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية وقال للناس انحوا نحوه فسمي نحوا "[١]، وهنا جاءت بمعنى القصد أو الميل، ويرجع سبب تسميته بالنحو لقصد المتكلم أن يتكلم مثل كلام العرب، أي: ينحوا منحاهم، ومن خلال علم النحو أصبح من الممكن التمييز بين الاسم والفعل والحرف، والتفريق بين المعرب و المبنيّ، وتمييز المرفوع من المنصوب من المجرور من المجزوم، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثّرة في ذلك ، واستنادا إلى ذلك يعد النحو العربي من أجلّ علوم العربية وأسماها قدرا ، لكونه مرتبطا بالدين وفهمه، ومعرفة الحقائق والأحكام في الشريعة الإسلامية ، واستنادا لذلك فقد ذكر العلماء أن وظيفة النحو " لا تقتصر على معرفة المرفوع والمنصوب ، والمعرب والمبنى ، والمصروف والممنوع من الصرف ،بل تتسع وظيفته إلى مدى أرحب وميدان أوسع"[٢] ، يقول أبو القاسم الزجاجي مشيرا إلى هذه الوظائف : " الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة ، صوابا غير مبدل ولا مغير ، وتقويم كتاب الله عزّ وجلّ الذي هو أصل الدين و الدنيا والمعتمد ، ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم ، وإقامة معانيها على الحقيقة ؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب " [٣] ، ويرى ابن جني أن من لم يتمكن من ناصية العربية يضل عن القصد ، ويحيد عن الشريعة فيقول في ذلك : " إن أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة " [٤] ،وكذلك يبين الآمدي غاية النحو ومدى الحاجة إليه فيقول : " وأما علم العربية فلتوقف دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز ، والعموم والخصوص ، والإطلاق والتقييد ، والحذف والإضمار ... مما لا يعرف في غير علم العربية " [٥]، ويقول السكاكي من علماء البلاغة في تعريف النحو بأنه : " معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا " [٦] ، وتصديقا لذلك قوله تعالى في محكم التنزيل : " إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون " [٧] ، وقوله تعالى : " إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون " [٨] فختم الآيتين بقوله سبحانه وتعالى : " لعلكم تعقلون " أي تفهمون عنه فهما صحيحًا يصل إلى العقل،فيعي ما يقوله عزّ وجلّ . وما ذلك إلا لكونه عربيًا .

---

(١) لسان العرب مادة (نحا) ٢١٤/١٤

(٢) مباحث في مشكلات النحو العربي ، د. غالب محمد وراق ص٤

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٩٥

(٤)الخصائص لابن جني ٣/ ٢٤٥

(٥)الإحكام في أصول الأحكام ٩/١

(٦)مفتاح العلوم للسكاكي ص٧٥

(٧)سورة يوسف ، الآية (٢)٢٤٥

(٨)سورة الزخرف ، الآية (٣)

ويقول الإمام عبد القاهر الجرجاني عالم البلاغة وصاحب نظرية النظم عن الذين زهدوا في النحو واحتقروه، يقول في شأنهم : " وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له ، وإصغارهم أمره، وتهاونهم به،فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه ما يكون صدًا عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ، ذلك لأنهم لا يجدون بُداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها هو المستخرج لها ، وأنه العيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه . وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ، ولم ير أن يستسقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضي لنفسه بالنقص والكمال لها معرض ، وآثر الغبينة وهو يجد للربح سبيلا " [١]، وكان الصحابة رضوان الله عليهم جميعا يؤدبون أولادهم على اللحن[٢]، روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يضرب أولاده على اللحن ، ولا يضربهم على الخطأ ، وروي عنه أنه جاءه كتاب من أبي موسى الأشعري أيام كان أميرا على البصرة ، جاء فيه " من أبو موسى إلى أمير المؤمنين " فغضب عمر من خطأ الكاتب برفعه " أبو" بدلا من جرها " أبي " وأرسل إليه : أن قنع كاتبك سوطا [٣]

وقد بذل العلماء جهدا كبيرا في تأليف الكتب لضبط قواعد اللغة ، ولم يدخروا في ذلك وسعا خوفا من أن يتسرب اللحن إلى القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة العربية ، قال تعالى : (بلسان عربي مبين) [٤] ،وذلك بداية من أبي الأسود الذي ساءه أن تخطيء ابنته في الكلام عندما قالت له : يا أبت ما أجملُ السماءِ. فقال: نجومُها ، فقالت ما قصدت السؤال ولكنني أتعجب من جمالها ،فقال:إذا قولي: ما أجملَ السماءَ. ثم أسرع إلى علي بن أبي طالب، وأخبره بذلك فطلب منه وضع قواعد العربية[٥]

و كل ما ذكر يدل دلالة واضحة أن المتقدمين قد فهموا الغاية الحقيقية للنحو فهو عندهم دراسة وصفية تطبيقية ، فالنحو كما نراه في كتاب سيبويه لم يكن دراسة للقواعد مجردة من المعنى، وإنما كان دراسة للغة وأساليبها من خلال عرض لنصوص من القرآن الكريم، أو الشعر للاستشهاد بما ورد فيها من ظواهر، ومن ثم القياس عليها ، والاستنباط منها لتبيين أوجه الخلاف أو المشابهة ، وطرائق إعرابها ، وعلاقة ذلك بالمعنى والاستعمال . أما المتأخرون فقد حصروا غاية النحو في زاوية ضيقة وقالوا في تعريفه : " علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم

([١])دلائل الإعجاز ٢٣-٢٤

([٢])اللحن : الخطأ في الكلام والإعراب

([٣]) الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية للكتاب١٠/٢. والمدارس النحوية لشوقي ضيف، دار المعارف١١/١

المعارف١١/١

([٤]) سورة الشعراء الآية ١٩٥

([٥]) انظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ،مؤسسة الرسالة ٩/١

إعرابا وبناء " [١]، وقد أرجع بعض الباحثين حصر النحويين لغاية النحو في الإعراب إلى تلك الأخبار والروايات التي تدور حول ظاهرة اللحن وشيوع الخطأ في الإعراب خاصة [٢].

وهذا الحصر أدى إلى تضييع كثير من أحكام النظم والتركيب، وإلى هذا المعنى يشير إبراهيم مصطفى فيقول : " ...حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقا منحرفا إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام و أسرار تأليف العبارة " [٣] ومن المسلم به أن فصل الإعراب عن المعنى قد جعل الدرس النحوي طائفة من قوانين المنطق والفلسفة، فنحن ندرس ذكر الفاعل وحذفه ،أو حذف المبتدأ وذكره ولا نعرض لسبب ذلك ، ونحن ندرس صور تقديم الخبر على المبتدأ أما علل التقديم فلا نعرض لها، ونترك ذلك لعلم المعاني .

و الفارق الكبير في فهم وظيفة النحو بين المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية أثر كثيراً في طريقة تعليم النحو ، فكتب المتأخرين جاءت قواعد جافة مجمدة ، وعلى النقيض من ذلك كتب المتقدمين ، وقد فطن إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته إذ يقول : " ... وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه ، فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم ،فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة ، فنجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب ... وأما المخالطون لكتب العرب المتأخرين العارية عن ذلك إلا من القوانين النحوية مجردة عن أشعار العرب وكلامهم فقلّ ما يشعرون بأمر هذه الملكة أو ينتبهون لشأنها " [٤]. وكلامه صحيح فقد أصبحت بحوثهم ودراساتهم تدور حول القواعد النحوية المجردة، وتهمل تمامًا النصوص الأدبية .

وقد اهتدت طوائف أخرى -غير علماء العربية – لغاية النحو الحقيقية وخاصة علماء الأصول فهذا حجة الإسلام الإمام الغزالي يحدد غاية النحو بقوله : " يفهم به خطاب العرب ، وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام ومجمله ،وحقيقته و مجازه ، وعامه وخاصه ، ومحكمه ومتشابهه ،ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه " [٥] .

ولم يكن الشعراء بمعزل عن ذلك فقد قالوا في هذا المعنى شعرا ومن هؤلاء إسحاق بن خلف المعروف بابن الطيب ، يقول في ذلك :

النّحو يُبسط من لسانِ الألكنِ والمرءُ تكْرمه إذا لم يلحنِ

فإذا طلبتَ من العلومِ أجلَّها فأجلُّها منها مُقيمُ الألسنِ [٦]

ومنهم أيضا الكسائي علي بن حمزة ، إذ يقول :

([١]) انظر : شرح التصريح ١٤/١ ، حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٥-١٦، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١/١

([٢])مباحث في مشكلات النحو العربي ص٧

([٣])إحياء النحو ص٢-٣

([٤])مقدمة ابن خلدون ص٢٤٨

([٥])المستصفى من علم الأصول للغزالي ٣٥٢/٢

([٦])أصول ا لنحو،مناهج جامعة المدينة العالمية ، نشر جامعة المدينة العالمية١٨٣/١

إنما النّحو قياسٌ يُتبعْ وبه في كلِّ أمرٍ يُنتفعْ

فإذا ما أتقن النّحو الفتى مرَّ في المنطق مراً فاتسعْ

واتقاه كل من يسمعهُ من جليس ناطق أو مستمعْ

وإذا لم يعرف النّحو الفتى هاب أن ينطق جبنا فانقمع [1]

(1)الكامل في اللغة والأدب للمبرد ،دار الفكر العربي القاهرة،ط٣ ١٩٩٧ ٩/٢

المبحث الثاني

تشخيص علل النحو العربي :

والنحو العربي مع هذه الأهمية التي اتفق عليها العلماء والشعراء ، إلا أنهم قد رصدوا له بعض العلل والمشكلات التي جاءت من العناية الفائقة به ، وقد أسهمت في استصعابه عند بعض الناس ، وجعلت منه علما يُهاب ويُتقى ، وبالبحث عن هذه المشكلات والعلل وجدناها تتمثل في الآتي :

١. إقحام اللهجات العربية المختلفة في التقعيد :

نشأت اللغة العربية الفصحى في بداية أمرها خليطاً من مجموعة من اللهجات . وقد كانت اللهجة القرشية من أفصح اللهجات، ومن أقواها أثرا في تشكيل تلك اللغة المشتركة التي نمت وازدهرت ، وكانت هي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ليفهمه كل الناس في أنحاء الجزيرة العربية ، وبجوار هذه اللغة كانت توجد عدة لهجات مثلت اللغة العربية فيما بعد ؛ لأنها قد جمعت من مختلف قبائل الجزيرة العربية ، فقد خرج الرعيل الأول من علماء العربية إلى أنحاء جزيرة العرب يجمعون اللغة من أفواه العرب الخلّص ،وبعد انتهاء مرحلة الجمع أقبل النحاة على تنظيم المادة المجموعة ، وترتيبها وتحديد معالمها من ناحية الصوت والبناء والتركيب . ولكنهم لم يعولوا على اللغة المشتركة - المتمثلة في لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والنصوص الأدبية – في استنباط قواعدهم ، بل أقحموا اللهجات المختلفة في التقعيد ؛ لذا جاءت القواعد النحوية معقدة تحمل في طياتها التقسيمات والتفريعات في المسألة الواحدة فضلا عن الإسراف في وضع الشروط والاستثناءات[١]. فيقولون: لا يجوز الابتداء بالنكرة ويستثنون من ذلك أربعة وعشرين موضعًا ، وبعضهم أوصلها إلى نيف و ثلاثين موضعاً [٢]؛ لأنهم وجدوا شواهد في لهجات العرب تجيز ذلك، فماذا بقي من القاعدة النحوية التي ينبغي أن تكون محكمة جامعة مانعة.؟

٢. الأخذ عن بعض القبائل وترك أخرى:

إن اقتصار النحويين ، ومن قبلهم علماء اللغة على الأخذ عن بعض القبائل دون بعض كان سببا في تعدد الآراء في المسألة الواحدة ، ومن ثم تعددت الأحكام ، فقد حصروا قواعدهم في بعض قبائل العرب دون بعضها ، فعولوا على قريش وتميم وثقيف وكنانة وبني أسد وغطفان ، وتركوا ما عداها بحجة قرب منازلهم من منازل العجم[٣] ، وقد كان هذا الخلاف والتعدد من أكبر العقبات في تحصيل القواعد النحوية ، وقد عبر عباس حسن عن هذا بقوله : " ... حتى يستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن : أن هنالك رأيا آخر يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض ، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو ،والنظر في قواعده أن الواحدة منها - أي المسائل النحوية - لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة " [٤]. و اتسع هذا الخلاف حتى إنه شمل الطائفة الواحدة من النحاة كالبصريين أو الكوفيين، فنجد أن بعض أفراد هاتين المدرستين يخرجون على آراء مدرستهم ويبتكرون رأيا جديدا قد يوافق رأي مخالفيهم ،

---

(١)انظر همع الهوامع ، شرح الأشموني ،شرح الكافية للرضي في أي باب من أبواب النحو فيها

(٢)انظر همع الهوامع ، ٣٢٦/١

(٣) فصول في اللغة ٨٥-٨٦ ، المزهر ٢١١/١

(٤)اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٦٦

ومن أمثلة هؤلاء أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش فقد كان بصريّا ، ولكنه كان يخرج عن آراء مدرسته كثيرا ، وغالباً ما ينفرد برأي خاص به ، ومن ذلك تجويزه الموصولية و الوصفية في (ما) التعجبية يقول ابن هشام "أحدها أي: - موضع ما التامة- التعجب نحو: ما أحسن زيدًا ! أي شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش فجوّزه وجوّز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها من الإعراب وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في محل رفع" [١]. وهذه التفريعات ذات أثر سلبي على العربية وقد أدرك ابن خلدون الآثار السلبية لهذه التفريعات فدراسة النحو عنده وسيلة وليست غاية في ذاتها يقول " وأما العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق وأمثالها فلا ينبغي أن ينظر إليها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط"[٢]

٣.أثر علم الكلام ومنطق اليونان في النحو العربي :

عاصرت نشأة النحو العربي ظهور الفرق الإسلامية ، وكانت روح الخلاف والمذهبية مسيطرة على التفكير العلمي آنذاك ، كما كانت الفلسفة والمنطق اليونانيان مما شاع عند تلك الفرق الإسلامية ، إذ إنها حكمتهما فيما شجر بينها من خلاف في العقائد والأحكام ، والتي بدورها أدت إلى اختلافات في تأويل التراكيب والجمل في نصوص القرآن الكريم وأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام ، وكان ذلك كله يحتاج إلى تخريج على ضوء قواعد العربية، وإلى تدليل عقلي مطابق لما يقتضيه المنطق [٣]. فأثر المنطق اليوناني في النحو العربي ونحا به منحى الفلسفة والمنطق والتعقيد.ومن أمثلة من غلب عليهم المنطق اليوناني أبو الحسن الرماني (٢٧٦هـ) حتى إن أبا علي الفارسي تبرم من مسلكه هذا وقال قولته المشهورة " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[٤] ، وتأثير الفلسفة والمنطق اليونانيين بين واضح في تسريب مصطلحات هذين العلمين إليه ، وبالرجوع لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف نجد أن صاحبه قد تأثر تأثراً بالغاً بالمنطق في إيراد العلل والمسوغات ، ونجد ابن جني قد جعل فصلا في كتابه الخصائص تحت عنوان " باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية"[٥] وفي كتابه هذا أبان ارتباط علل العربية بعلل علم الكلام . وكان الواجب على أهل العربية أن يبحثوا في ظواهر اللغة لا في غاياتها ، وأن يكون المعول في ذلك استعمال العربي للغة .

٤ـ نظرية العامل :

نظرية العامل كانت نتيجة طبيعية لتأثر النحاة العرب بالمنطق اليوناني فنجدهم قد جعلوا لكل أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملا مؤثرا فيه من اسم أو فعل أو حرف ، وهو ما سمي بنظرية العامل ، تلك النظرية التي كان لها عمل غير قليل في تعقيد قواعد العربية ، والبعد بها عن ذوق اللغة ومنطقها . ونظرية العامل في النحو العربي من الأفكار الأساسية التي دارت حولها كثير من البحوث ، فالنحاة عدوا العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة ، وعدوا بعض

---

(١) مغني اللبيب ٣/٢

(٢) مقدمة ابن خلدون ٣٣٣

(٣) مباحث في مشكلات النحو العربي ص ٢٠

(٤)نزهة الألباء ٣٩

(٥) الخصائص ٤٨/١

العوامل أصلا كالأفعال ، وبعضها فرعا كالأسماء والحروف ، بل جعلوا بعض العوامل أقوى من بعض ، وذلك بناء على كون العامل المختص هو الأقوى ، وغير المختص هو الأضعف [١].

و نظرية العامل هي خير مثال على تأثر النحو العربي بالفلسفة والمنطق ، فبدلا من أن يقتصر عمل النحاة على رصد التغيير الذي يظهر على أواخر الكلمات في التركيب ووصفه ، راحوا يبحثون عن مسبب هذا الأثر الإعرابي . وقد يكون العامل غير ظاهر في التركيب ؛ لذا نجد أن تقدير العامل كان سببا أيضاً من أسباب الخلاف ، فالنحاة مثلا لم يختلفوا في أن المبتدأ والخبر مرفوعان ، بل اختلفوا في عامل الرفع فيهما ، يقول ابن الأنباري ملخصاً ومستعرضاً هذا الخلاف : " ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، وذلك نحو زيد أخوك ، وعمرو غلامك ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرفع بالابتداء " [٢]

ولكل ما سبق نرى أن إلحاح النحاة على تطبيق نظرية العامل أدى إلى أن يكون النحو العربي عللاً ومسوغات ، وسيطر التعليل العقلي على أذهان الدارسين، وأصبحت فكرة العامل هي الدرس النحوي بأكمله بدلا من أن تكون جزءاً منه، وصار العامل هو كل شيء ، يقول إبراهيم أنيس : " ومع أن الإعراب ليس في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة فقد ملك على الناس شعورهم وعدوه مظهر ثقافتهم ومهارتهم الكلامية ... وقد طغت ناحية الإعراب على كل الظواهر اللغوية الأخرى من نفي وإثبات وإنشاء وإخبار وتعجب واستفهام ومن صيغ متباينة ذات دلالات خاصة لكل منها ، ومن نظام خاص في ترتيب الجمل وربط أجزائها بعضها ببعض ، إلى غير ذلك من الظواهر " [٣]. فالإلحاح في تطبيق نظرية العامل كان سببا من أسباب تعقيد النحو وجفاف أحكامه.

ويعدُّ العامل أيضاً هو المسؤول عن تعدد الآراء والتخريجات ، كما هو المسؤول عن التأويل والتقدير والحذف؛ فالعامل إن لم يكن مذكوراً فمقدرًا، و كان لتقدير العامل اللفظي والمعنوي أثر كبير في الخلاف بين النحاة، فقد تصل الأقوال في تحديد عامل لمعمول واحد عشرة أقوال، وللوقوف على ذلك راجع العامل في المبتدأ والمفعول في الإنصاف وهمع الهوامع.

٥ـ الاهتمام الزائد بالتعليل :

اهتم النحاة اهتماما كبيراً بالعلة النحوية لكل تركيب من التراكيب اللغوية ، فكل قاعدة نحوية يكون لها تعليل .

و النحاة العرب لم يرضوا بتقرير الحقائق اللغوية دون محاولة لتفسيرها وتعليلها ، فالمبتدأ عند العرب مرفوع ، والحال منصوب ، و(حيثُ) مبنية على الضم ، ولكن النحاة لا يرضون بهذا ، بل يتساءلون : ما علة رفع المبتدأ ونصب الحال وضم حيث؟ ، وبذا تكون مشكلة التعليل قد أسهمت بدور كبير في اختلاف النحاة و تعدد الآراء النحوية ؛ مما أدى إلى ضياع جهود مقدرة في تتبع هذه التعليلات ، بدلا من أن ينحصر البحث في طريقة تأليف الكلام العربي .ومعلوم أن الخليل بن أحمد هو أول من فتح باب التعليل ، إذ روي عنه قوله : " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللت له ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن

---

(١)الاشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٩/١

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ وانظر كذلك الأشباه والنظائر ٢٨٩/١

(٣) من أسرار اللغة ص ١٩٨-١٩٩

هناك علة له ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها "[١].و لم يقف الأمر عند هذا الحدّ ، فقد ألف بعض العلماء كتباً خاصة بالتعليل من هؤلاء محمد بن المستنير قطرب له كتاب العلل في النحو ، والمازني له كتاب علل النحو ، والزجاجي صاحب الإيضاح في علل النحو، فضلا عن المباحث المتناثرة عن التعليل في كتب اللغة والنحو .وقد استاء كثير من العلماء من افتتان العلماء بظاهرة التعليل، يقول ابن حزم الأندلسي عن علل النحو " كلها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة شيء ألبتة . وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها ".[٢] ، ونجد أن ابن مضاء القرطبي أفرد مؤلفا مستقلا للرد على النحاة ، دعا فيه إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ، ومن أمثلة ذلك : قوله : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والعلل الثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا ، لِمَ رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل : وكل فاعل مرفوع ، فيقول : لِمَ رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ... " [٣]، إلى ذات الرأي ذهب الأشموني إذ يقول : " ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لِمَ بُني ؟ ، وما بُني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لِمَ بُني ؟ و ولِمَ حُرك ؟ ولِمَ كانت الحركة كذا ؟[٤]، وكان الحق في مثل هذا وأمثاله أن يقال أن العرب نطقت به كذلك ،ونخرج من التعليل الذي لا فائدة منه. فالتعليل لا يفيد المرء علماً أكثر من منطوق القاعدة الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب . والعربي الذي نطق بالكلمة أو الجملة لم يكن يفكر في ذلك قبل أن ينطق به ، بل كان ينطق به على السجية.

٦ـ الاختلاف في مفهوم القياس :

القياس في بدايته كان بسيطاً يقوم على محاكاة المسموع من كلام العرب وأساليبهم ، يقول ابن سلام : " وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها وانهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود"[٥]ووضع القياس هنا يعني وضع النحو ، فقد مضى القياس مع النحو في مسيرته الطويلة يتسع ويزداد على قدر ملكة كل نحوي وجهده ، ويقال إن أول من سلك دربه هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يقول ابن سلام في طبقات الشعراء"[٦] كان أول من بعّج النحو، ومد القياس، وشرح العلل" يعني بذلك ابن أبي إسحاق.

وفي القرن الرابع الهجري بدأ القياس ينحو منحى جديدا يتمثل في استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب ، وفي هذا القرن احتفى كثير من العلماء بفكرة القياس حتى أصبح النحو هو القياس ، ومن هؤلاء أبو على الفارسي وتلميذه ابن جني ، وبلغ من اعتزاز أبي علي بالقياس ما رواه عنه تلميذه ابن جني : " قال لي أبو علي - رحمه الله- بحلب سنة ست

([١])الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٥

([٢])نظرات في اللغة لابن حزم الاندلسي ص٤٥-٤٦

([٣])الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص١٥١-١٥٢

([٤])شرح الأشموني ٦٣/١

([٥])طبقات الشعراء ص٦

([٦]) المرجع السابق ص٦

وأربعين: أخطي في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطي في واحدة من القياس " [١]،وكان النحاة يتفاوتون في إعمال القياس ، فكان موقف البصريين في تقعيد قواعدهم يقوم على أساس الاطراد أي الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب ، فإذا وجدوا منها قدراً كافيًا يتصل بظاهرة معينة من ظواهر اللغة وضعوا له قاعدة ، أما القليل فقد وصفوه بالنادر و الشاذ، ومن هنا نشأت فكرة السماع الذي صار مصطلحا موازيا لمصطلح القياس . أما الكوفيون فقد نقل عنهم أنهم يؤسسون قواعدهم على الشاهد أو الشاهدين [٢]وقد أدى هذا المسلك إلى اضطراب في القياس ، ومن ثم إلى اضطراب في تقعيد النحو العربي ووضع أحكامه.

ولم يكتف النحاة العرب باستخدام القياس النظري ، بل نجدهم قد وضعوا للقياس شرائط وحدود نجد مثل ذلك عند ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة ، وعند السيوطي في كتابه الاقتراح ، وعند ابن جني في الخصائص ، والذي يظهر لي أن الاضطراب في القياس أصبح آفة من الآفات التي أسهمت في تعقيد الدرس النحوي.

٧ـ تعقيد لغة التأليف :

تميز النحاة - عبر العصور - بلغة خاصة تناقلوها جيلا بعد جيل لا يخرجون عليها إلا نادرا . وتميزت هذه اللغة بالإيجاز والاختصار كما في نصوص المتون النحوية كالألفية وغيرها ، كما أن تلك اللغة تمتاز كذلك بالتعقيد والالتواء والإبهام ، مثال لذلك ما نجده في كتاب سيبويه من عبارات ملتوية لا يكاد الدارس يفهم مراها إلا بعد تفكير وتأمل يقول في الكتاب: " هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك عشرون درهما "[٣]

فكل هذا كان تعريفاً وعنواناً للمفعول لأجله . فمثل هذه العبارات الغامضة الملتوية والدلالات المشكلة و المبهمة كان سبباً في حمل المتأخرين من النحاة على عمل تلك الشروح المطولة لبيان ما أبهم ، وفك رموز الغامض من الكتب القديمة ككتاب سيبويه ، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وكتاب الجمل للزجاجي وكتاب المفصل للزمخشري [٤]. وغدت لغة النحو ألغازاً ، ونحس بمثل ذلك عند ملك النحاة فقد استشكل عشر مسائل نحوية ، وسماها المسائل العشر المتعبات إلى الحشر. [٥] .

ويبدو ليّ أن ظاهرة الإبهام والتعمية والالتواء في لغة النحو كانت ظاهرة مقصودة ، حتى تستمر الحاجة إلى النحاة ، فيجدوا بها لأنفسهم مكانة في قصور الخلفاء والأمراء.

٨ـ الجمود في طريقة تعليم النحو وتعلمه :

لطريقة تعليم النحو العربي أثر أكيد في إفادة الدارسين منه ، وإقبالهم علي حلقاته ، أو نفورهم في آخر الأمر من حلقاته وقاعاته، فطريقة تعليم النحو تختلف من عصر إلى عصر ومن

([١])الخصائص ٨٨/٢

([٢])انظر الاقتراح للسيوطي ص٨٤ ، وهمع الهوامع ٤٥/١

([٣])الكتاب ٣٦٧/١

([٤])مباحث في مشكلات النحو العربي ص٤٢

([٥]) الأشباه والنظائر ٢٨٣/٣

بلد إلى بلد ،وترتبط طريقة تعليم النحو وتعلمه بطريقة التأليف فيه؛ لذا فإن الاستفادة من دراسة النحو تكون على القدر الذي تتميز به طريقة التعليم من واقعية وانسجام مع ذوق اللغة ومنطقها ، فالنحو كما تمثله كتب الأقدمين مثل كتاب سيبويه ، وكما يفهم من مجالسهم ومناظراتهم كان في مجمله دراسة للغة وأساليبها ، وتكون هذه الدراسة من خلال نصوص القرآن والشعر ، للاستشهاد بما ورد فيها من ظواهر لغوية ، أو القياس عليها ، فكانت الدراسة مزجاً من اللغة والأدب والمعاني ، يقول الشاطبي عن كتاب سيبويه " ... ولم يقتصر فيه على أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، ونحو ذلك ، بل هو يبين في كل باب ما يليق به ، حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني " [١]

أما النحاة المتأخرون فقد حشدوا في مؤلفاتهم أمثلة جامدة لا حياة فيها، وتمارين عقلية جافة ؛مما جعل قواعد النحو غاية في ذاتها ، لا وسيلة لغاية أسمى وأبعد تتمثل في تنمية ملكة اللسان العربي ، يقول ابن خلدون : " وهذا كما فعل المتأخرون في صناعة النحو وصناعة المنطق وأصول الفقه ؛ لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها ، وأكثروا من التفريعات والاستدلالات بما أخرجها عن كونها آلة وصيّرها من المقاصد " [٢]

وكما يقول صاحب لغتنا والحياة " يبدو أن عقدة الأزمة ليست في اللغة ذاتها ، وإنما هي كوننا نتعلم العربية قواعد صنعة وإجراءات تلقينية ، وقوالب صماء نتجرعها تجرعا ، بدلا من أن نتعلمها لسان أمة ولغة حياة"[٣]

ولتكون طريقة تعلم النحو وتعلمه مجدية يجب أن تقوم على تنمية قدرة الدارس على معرفة الصواب من الخطأ دون الحاجة إلى التفكير في ذلك طويلا ، أو الرجوع إلى تلك القواعد ، ولن يتأتى ذلك إلا إذا دُرِّس النحو من خلال النصوص الفصيحة المنتقاة دراسة تطبيقية لما تُعلِّم من قواعد مفردة

([١])الموافقات في أصول الشريعة ١١٥/٤

([٢])مقدمة ابن خلدون ص ٣٣٣-٣٣٤

([٣]) لغتنا والحياة ١٩٦

المبحث الثالث

مقترحات علاج علل النحو العربي

تمهيد:

قام العلماء بجهود كثيرة في مجال معالجة علل النحو العربي وتيسيره ومن أمثلة ذلك ما قام به الأستاذ حفني ناصف وزملاؤه الذين ألفوا سلسلة الدروس النحوية وكتاب قواعد اللغة العربية للمدارس الثانوية ، وكتاب سفينة النجاة في أربعة أجزاء للأستاذ بلاج مفتش اللغة العربية وغيرها [١]. ثم توالت جهود العلماء في مجال النحو التعليمي ومن ذلك كتاب " النحو الواضح " لعلي الجارم ومصطفى أمين ، واهتم مؤلفا الكتاب بعرض الأمثلة ثم استنباط القاعدة النحوية منها ، يلي ذلك تطبيقات كثيرة . وكذلك كتاب " إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى ، وكتاب " تجديد النحو" لشوقي ضيف.

ومما لا شك فيه أن إصلاح النحو وتيسيره يكون بمعاودة النظر في أدوائه وعيوبه ، ومن ثم اقتراح بعض الحلول المناسبة لمعالجة العلل والمشكلات ، وهذه الدراسة تمثل خطوة في هذا السبيل من خلال تلمس العلل واقتراح سبل المعالجة والتيسير، وفيما يلي بعض المقترحات والحلول ، نرجو لها أن تسهم في إعادة النحو إلى وظيفته الأساسية :

١. عرض القواعد النحوية على لغة القرآن الكريم :

لغة القرآن الكريم هي أسمى الصور الأدبية التي عرفتها العربية؛ لذا ينبغي أن تكون لغة القرآن الكريم هي المرجع المعتمد في استنباط القواعد النحوية مع إهمال القراءات الشاذة ، فضلا عن كون لغة القرآن الكريم قد شرّفت اللغة العربية ومكنتها من السيادة والريادة في كل الأمصار الإسلامية ، وطبعتها بطابع مشرق من القداسة ، وقضت على كثير من آثار اللهجات العربية القديمة. ؛ لذا يرى بعض الباحثين أنه : " يلزمنا عرض هذه القواعد النحوية التي استنبطها المتقدمون على لغة القرآن مرة أخرى ، فما جاء موافقا لنظام هذه اللغة أبقيناه ، وما جاء مخالفا له أهملناه ، من غير أن نفتح الباب لتلك التأويلات والتخريجات البعيدة عن طريقة هذه اللغة القرآنية في ترتيب مفرداتها " [٢]. وبذا نكون عالجنا كثرة الآراء النحوية والتأويلات العقلية . ونكون بذلك قد غربلنا التراث النحوي واستبعدنا ما هو بعيد عن الاطراد والانسجام.

٢. دراسة النحو دراسة وصفية تطبيقية:

إن الرجوع بالدرس النحوي إلى ما كان عليه في عصوره الأولى تستلزم منا أن نجعل دراسة النحو دراسة وصفية تطبيقية ، فالنحوي يدون آراءه في صورة قواعد تمليها عليه طبيعة اللغة واستعمالات أصحابها، وأن يصف ما يطرأ على الجملة العربية دون فلسفة والتواء ، فهو مثلا يلاحظ أن المبتدأ يكون مرفوعاً إن لم يتقدمه ناسخ ، وإن دخل عليه ناسخ تغيرت صوته إلى صورة أخرى . فهو يصف ذلك بناء على استقراء تام وملاحظة دقيقة ، وليس له بعد ذلك أن يأتي بعلل فلسفية ، أو يبني ذلك على حكم من أحكام العقل والمنطق. وبهذا يمكننا مراجعة القواعد النحوية مراجعة شاملة ، تخرج لنا نحواً مصفى مما لحق به من طريقة المتأخرين.

---

(١) انظر سيبويه إمام النحاة ص٣٨-٤٠ ووفي اللغة ودراستها ص٢١٢

(٢)مباحث في مشكلات النحو العربي ص٦٦

٣. الوسطية في التعامل مع السماع والقياس:

ذكرنا فيما سبق أن القياس بدأ بسيطا يقوم على أساس المشابهة ومحاكاة المسموع ، ثم بدأ في الاتساع والزيادة، وبدأت فكرته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل العقل ، بل إن القياس أصبح أحد أدوات الجدل بين النحاة . والذي يزيل الاضطراب والشطط، ويعيد للنحو العربي رونقه هو ضرورة إعادة النظر في قواعد النحو في ضوء فهم جديد لمفهومي السماع والقياس . والذي يجب أن يكون عليه الحال هو اتخاذ مذهب وسط في مسألتي السماع والقياس بين المذهب البصري المتشدد والغالي، والمذهب الكوفي المتسامح جداً؛وبذا يمكن أن نسد الباب أمام تلك التأويلات التي أفرزها تضييق شروط القياس ، أو تلك التي نتجت عن اتساع مداه. ولابد من وضع مقياس كمي لقبول السماع والقياس يبنى على الكثرة النسبية في المسألة ،فمثلاً مجيء الحال نكرة يقول عنه ابن عقيل " وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ؛لأنه خلاف الأصل"[١] ، فكيف يقبل مثل هذا؟! يجيء بكثرة ، ويكون خلاف الأصل ، أمر عجيب غريب. وإضافة إلى ذلك يجب أن تبعد الأقيسة التي لم ترد شواهد تعضدها ؛لأنها افتراضات ذهنية لا غير.

٤. إلغاء فكرة العامل إلا فيما تدعو إليه الحاجة التعليمية:

مما يسهم بشكل واضح في تيسير كثير من قواعد العربية تخفيف أثر العامل حتى يتم التخلص من التأويلات البعيدة ، والحذف والتقدير في أبواب النحو.وذلك بإلغاء كل ما يتعلق بهذه الفكرة التي قامت في أساسها على آراء فلسفية بحتة ،ويُكتفى بما تدعو إليه الحاجة التعليمية من نظرية العامل، فالذي يجب أن يبعد عن مجال البحث اللغوي هو العامل المعنوي ، فهو شيء يصعب إدراكه والإحساس به ولا تدعو إليه الحاجة التعليمية . أما العامل اللفظي فإن الحاجة التعليمية قد تدعو إلى الاستئناس بوجوده في إدراك العلاقة النحوية بين مجموعة من الكلمات ، فمثلا يرى المتعلم الفعل، فيدرك أنه يتطلب فاعلاً ، أوقد يتطلب مفعولا أو أكثر ، ويرى حرف الجر ، فيعرف أن ما بعده مجرور به ، وفي ضوء هذا الفهم يستطيع المتكلم والكاتب الاهتداء إلى نوع الحركة المطلوبة لتصحيح الكلام وضبطه " [2].ويمكن الاستعاضة عن نظرية العامل بما توصل إليه الباحثون في العصر الحديث في مجال الدراسات اللغوية من روابط ، فالدراسات النحوية الحديثة ترى أن النحو دراسة في خواص الجملة من حيث تأليف الكلمات ، وموقف كل كلمة من الكلمة الأخرى من حيث الموقع ومن حيث الوظيفة، وهذه الروابط تتمثل في الترابط السياقي ، والتوافق السياقي، فالأول يكون من حيث الوظيفة ، والثاني يكون من حيث اللفظ.

٥- إسقاط العلل الثواني والثوالث :

عد العلماء مشكلة التعليل مشكلة خطيرة أسهمت في تعدد الآراء النحوية وتشعب الخلاف بين النحويين ، مما أدى إلى إهدار جهود العلماء في تتبع هذه التعليلات بدلا من البحث في قواعد اللغة ونظامها .

وإن إصلاح النحو وتيسيره يكون بتخليصه من العلل الزائفة وهي العلل التي سماها ابن مضاء القرطبي بالعلل الثواني والثوالث [٣] ، وهي العلل التي تنشأ من الأسئلة الافتراضية

---

(١) شرح ابن عقيل ٦٣٢/١

(٢)مباحث في مشكلات النحو العربي ص٧٤

(٣) الرد على النحاة ص١٥١

والردود عليها ، ويرى بعض الباحثين " أن كل العلل التي لا تفيد في معرفة القانون الذي تعرف بواسطته صحة الكلام ، وطريقة نطقه يجب أن تسقط ، وأن تزال من دروس النحو،فيكفي أن يقال لمن سأل : لِمَ رفع الفاعل ؟ ولِمَ نصب المستثنى ؟ إن الاستقراء لكلام العرب أثبت أن العرب نطقت بالفاعل مرفوعا ، وبالمستثنى منصوبا . وكل ما يذكر من علل تلي هذه العلّة الأولى لا تزيد المرء علما في أن الفاعل مرفوع ، والمستثنى منصوب ، ولو جهلت هذه العلل لم يضر جهلها " [١].واقتصار التعليل على وصف الظاهرة النحوية يريحنا من العنت الذي أراده لنا بعض النحاة .

٦ـ تأصيل مبدأ الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف :

معلوم أن النحاة العرب قد اعتمدوا في تقعيد قواعدهم على الشواهد الشعرية أكثر من اعتمادهم على الشواهد النثرية والقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة التي كان يمكن أن تمد اللغة العربية بحظ وافر من التراكيب والأساليب التي تكشف عن غنى العربية وقوة نظامها واتساع مدرجها، فضلا عن الدلالة على أن العربية ليست لغة شعرية _كما يظن البعض_ فحسب . وإنما هي لغة تجيد النثر أيضا وتبدع فيه.

كما ذكرنا فقد كانت الأبيات الشعرية هي معتمد النحاة في تقعيد القواعد ، وقد ظل النحاة يتوارثون هذه الشواهد ،ويتوافرون على شرحها وتحليلها جيلا بعد جيل، كما نلمس ذلك في خزانة الأدب للبغدادي ، وكذا شرح الشواهد للعيني ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ... وغير ذلك من الشروح . مع أن بعض ألفاظ هذه الشواهد اللغوية شاردة الدلالة ، وبعيدة المعنى تحتاج إلى إعمال فكر وعناء لتفسيرها، فما الضرُّ في أن يجعلوا لغة القرآن الكريم أساسا للاستشهاد في دراسة اللغة ومعرفة قواعدها ، ثم بعد ذلك يمكن أن تأتي مصادر التراث الأخرى من حديث نبوي شريف ، وشعر وخطب ، وأمثال ، و أقوال فصيحة ؛ لأن لغة القرآن الكريم هي خلاصة لغات العرب ولهجاتهم ، وهي الأفصح والأوثق من كل كلام بشري منقول إلينا.

٧ـ العلمية والوضوح في لغة تأليف النحو :

من أجل الفهم والإفهام يجب أن تكون لغة النحو لغة علمية واضحة سهلة ميسورة خالية من الجمود والتكرار والابتذال. لغة تعبر عن قواعد النحو في صورة محكمة دقيقة ؛ بحيث يساعد ذلك على استيعاب قواعد النحو بسهولة ويسر دون غموض أو التواء ، ويدفع عن قارئ كتب النحو السآمة ويدعوه إلى الاستزادة. ولا يكون ذلك إلا من خلال نصوص فصيحة ميسرة تنمي قدرة الدارس على معرفة الصواب من الخطأ.

([١])مباحث في مشكلات النحو العربي ص٧٩

الخاتمة

بعد عرض شيء من علل النحو العربي ، واقتراح أفكار تساعد على معاجة علل نسجل التوصيات الآتية :

١. التقليل من ذكر العلل الثواني والثوالث في أثناء التدريس ، والاكتفاء بالعلل التعليمية الضرورية.
٢. الاعتماد على اللغة السهلة الميسرة عند تأليف كتب النحو والصرف، والانصراف عن لغة الغموض والالتواء التي كانت سائدة سابقا.
٣. عدم الإلحاح في تطبيق نظرية العامل إلا فيما دعت إليه الضرورة التعليمية.
٤. الابتعاد عن الجدل الفلسفي عند التعليل ،أو عند التعرض لنظرية العامل ، وعدم الخوض في التفريعات التي لا فائدة تجنى من الخوض فيها.
٥. اعتماد نصوص القرآن الكريم نماذج أصيلة في استنباط القواعد النحوية والبُنى الصرفية والتطبيق على ذلك في نصوص قرآنية.
٦. الاعتماد على الألفية وشروحها في مقررات الدراسات العليا مع تنقية شواهد شروحها ما أمكن، أما في مراحل التعليم الأخرى فيكون التركيز على المؤلفات التي تعتمد منهج التأليف الحديث في التبويب والتصنيف .
٧. إضافة دراسة تطبيقية في أحد كتب الأدب الجامعة كالعقد الفريد أو الكامل لكل منهج من مناهج الدراسة النحوية على أن تستوعب هذه الدراسة كل أبواب النحو المقررة في المنهج الدراسي المعني.مع التركيز على الاستقراء والبعد عن الفلسفة والمنطق.

وفي الختام نحمد الله تعالى الذي وفقنا وأعاننا على جمع شوارد هذه الدراسة ، والوصول إلى نتائجها ، ومن ثم وضع مقترحات الحلول لمشكلتها والله الهادي إلى سواء السبيل .

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم
٢. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، دار الكتب ، بيروت ١٩٨٣م
٣. إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، القاهرة ،١٩٥٥م
٤. الأشباه والنظائر في النحو ،لجلال الدين للسيوطي ،حيدر آباد الدكن ،الهند ١٣٥٩هـ
٥. أصول النحو العربي ، للدكتور محمد عيد ، نشر عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٢م
٦. أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية ، نشر جامعة المدينة العالمية
٧. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي ، حيدر آباد الدكن ، الهند ١٣٥٩هـ.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوبين البصريين والكوفيين ،لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٩٥٣م
٩. الإيضاح في علل النحو للزجاجي ،تحقيق مازن المبارك، القاهرة ، ١٩٥٩م
١٠. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار،القاهرة،١٩٥٢-١٩٥٦م
١١. دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، بيروت ١٩٨٣م
١٢. الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف القاهرة ١٩٤٧م.
١٣. سيبويه إمام النحاة ، لعلي النجدي ناصف ، المطبعة العثمانية ، القاهرة ١٩٧٩م.
١٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، وبهامشه حاشية الصبان ، مطبعة عيسى الحلبي دون تاريخ .
١٥. ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ،مؤسسة الرسالة
١٦. طبقات الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، ليدن ، ١٩١٣م
١٧. في اللغة ودراستها، للدكتور محمد عيد ، القاهرة ١٩٧٣م .
١٨. الكامل في اللغة والأدب للمبرد ،دار الفكر العربي القاهرة،ط٣ ١٩٩٧
١٩. الكتاب ، لسيبويه ،تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٦٦-١٩٧٧م.
٢٠. لسان العرب لابن منظور ، دار ومكتبة الهلال ، طبعة دار صادر دون تاريخ.
٢١. اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن ، دار المعارف بمصر ،١٩٩٦م
٢٢. مباحث في مشكلات النحو العربي، د. غالب محمد وراق ، مطبعة جامعة أفريقيا العالمية ، ٢٠٠٣م.
٢٣. المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م
٢٤. المستصفى من علم الأصول ، للغزالي ، بولاق ١٣٢٢هـ
٢٥. مفتاح العلوم ،للسكاكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت
٢٦. مقدمة ابن خلدون ،تحقيق حجر عاصي ، دار الهلال ،بيروت ١٩٨٣م
٢٧. من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ١٩٧٨م
٢٨. الموافقات في أصول الشريعة ، للشاطبي ، المطبعة الرحمانية بمصر .
٢٩. نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي ، لسعيد الأفغاني ، بيروت ، ١٩٦٩م.
٣٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية مصر .
٣١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،تحقيق عبد العال مكرم وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٢م.

Problems of Arabic Grammar ... Troubles and Treatment Extrapolation and Analysis

Dr. Abdel Fattah Farah Daou
Associate Professor, University of Prince Sattam bin Abdul Aziz

Abstract: This research deals with the Arabic grammar and the ways to deal with these ills. The research comes in an introduction, three chapters and a conclusion. The first topic deals with the importance of Arabic grammar, and the second topic deals with the diagnosis of grammatical errors. The third topic deals with suggestions for treating Arabic grammar. The research is expected to produce results such as diagnosing Arabic grammar and proposing ways to remedy these ills by adopting authentic Quranic texts. Grammatical, and rethinking the concepts of hearing and measurement. And the lack of urgency in the application of the theory of the grammatical factor, and to rid the grammar of the ills of the second and third, and only the necessary educational errors, and purification of ancient grammatical evidence, and choose easy language easy to write in grammar.

Keywords: Problem; Troubles, Dialects, Logic; Treatment, Grammar,